



Royaume du Maroc  
Conseil consultatif des droits de l'Homme

*Département Information et Communication*

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

**LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE**

**11 MAI 2010**

**11 ماي 2010**

ينظم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بشراكة مع مركز «المرأة العربية للتدريب والبحوث» (كوثر) الذي يوجد مقره بتونس ، وهو مؤسسة إقليمية عربية مستقلة أنشئت سنة 1993 ، بأكادير ، ورشة يتم خلالها إعطاء الانطلاقة لمشروع «المنهجيات الجديدة في مجال حقوق الإنسان والأصوات المنادية بالتنمية المحلية في المغرب»

ويتضمن برنامج الورشة تقديم المشاريع التي تقدمت بها الجمعيات المختارة ، وكذا توقيع عقود التمويل بين مركز (كوثر) والجمعيات

ZOOM  
زوووم

بتعاون بين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ومركز «كوثر»

## إعطاء الانطلاقة بأكادير لمشروع «المنهجيات الجديدة في مجال حقوق الإنسان»

ينظم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بشراكة مع مركز «المرأة العربية للتدريب والبحوث» (كوثر) يومه الثلاثاء بأكادير، ورشة يتم خلالها إعطاء الانطلاقة لمشروع «المنهجيات الجديدة في مجال حقوق الإنسان والأصوات المنادية بالتنمية المحلية في المغرب»

ويهدف المشروع ، الممول من طرف مؤسسة (فورد) والمنفذ من طرف مركز «المرأة العربية للتدريب والبحوث» في ثلاث دول عربية هي المغرب ومصر واليمن ، إلى تمويل ودعم قدرات جمعيات محلية تم اختيارها لإنجاز مشاريع ترمي إلى دعم مفهومي المواطنة والعدالة الاجتماعية ، وتحقيق الكرامة والمساواة .

ويشجع البرنامج ، الذي يستهدف بشكل خاص الفئات المعوزة المهمشة في الوسط شبه الحصري والغابات والمناطق القاحلة والصحاري والريف والقرى ، إلى الاستماع إلى مشاكلهم واحتياجاتهم ، واقتراح مشاريع تتناول محاور الأرض ، والحق في السكن والماء والموارد الطبيعية والصحة والتعليم ، مع إيلاء أهمية خاصة للنوع الاجتماعي في كافة المشاريع .

ويتضمن برنامج الورشة تقديمها عاما لمشروع «المنهجيات الجديدة في مجال حقوق الإنسان والأصوات المنادية بالتنمية المحلية» وتقديم المشاريع التي تقدمت بها الجمعيات المختارة ، وكذا توقيع عقود التمويل بين مركز (كوثر) والجمعيات ، فضلا عن توقيع ميثاق شرف بين هذه الجمعيات الحاملة للمشاريع ، والمكتب الإداري للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بأكادير بوصفه المنظمة الوسيط في تنفيذ المشروع ، كما ستعرف الورشة المصادقة على برنامج تقوية القدرات .

وتستفيد من هذا المشروع ثلاث جمعيات هي جمعية «نساء الجنوب» التي تقدمت بمشروع (دعم العاملات في القطاعات غير المنظمة لاجل ضمان حقوقهن) و«الجمعية المغربية لتعاونيات الأركان» (مشروع دعم التجارة المصنفة بوضع علامات تمييزية) وجمعية «رياض الطالبة» ببيوكري (مشروع تقوية قدرات دور الطالبات في المجال الحقوقي)

وتجدر الإشارة إلى أن مركز «المرأة العربية للتدريب والبحوث» (كوثر) الذي يوجد مقره بتونس ، هو مؤسسة إقليمية عربية مستقلة أنشئت سنة 1993 ، وتعمل في مجالات البحوث والتدريب والإعلام وجمع البيانات بغرض دفع السياسات والقوانين والبرامج لمراعاة مقاربة النوع الاجتماعي تحقيقا لمشاركة فعالة للمرأة العربية في التنمية

## Les droits de l'homme au service du développement local

● Le CCDH met en place un programme destiné aux associations

PAR M.E.H

Le bureau régional du Conseil consultatif des droits de l'homme (CCDH) à Agadir organise depuis hier et jusqu'à aujourd'hui, en partenariat avec le Centre de la femme arabe pour la formation et la recherche (Cawtar) à Tunis, un atelier de lancement du projet «*Les nouvelles méthodologies en matière de droits de l'homme et l'appel au développement local*» au Maroc.

Trois associations de la région d'Agadir avaient été sélectionnées dans le cadre de ce projet: l'association Femme du Sud qui a présenté le projet d'organisation des ouvrières informelles, l'association marocaine des coopératives d'argan avec un projet d'appui du commerce équitable et

l'association Riad Taliba à Bibiogra, qui vise le renforcement des capacités des maisons d'étudiantes en matière de droits de l'homme.

Selon Anouar Réda Noureddine, coordinateur du bureau régional d'Agadir du CCDH, «*l'atelier vise la présentation des projets proposés par les associations sélectionnées ainsi que la signature de conventions de financement et d'une charte d'honneur entre ces associations et le bureau régional à Agadir. L'atelier verra également la validation du programme de renforcement de capacités*».

### Développement durable

Ce projet, financé par la Fondation Ford et mis en œuvre par le centre Cawtar dans trois pays arabes : le Maroc, l'Égypte et le Yémen, a pour objectif d'appuyer et de renforcer les

capacités avec en priorité l'encouragement des projets relatifs aux thèmes de la terre et droit au logement, eau et ressources naturelles, santé et éducation en accordant une importance particulière à la question du genre dans tous les projets. Le projet cible les catégories pauvres et vulnérables, dans le milieu semi-urbain, forêts, régions arides et Sahara, Rif et villages pour renforcer le sens de la citoyenneté et de la justice sociale. Le programme de l'atelier inclut les présentations des projets proposés par les associations sélectionnées ainsi que la signature de conventions de financement et d'une charte d'honneur entre ces associations et le bureau régional à Agadir. L'atelier verra également la validation du programme de renforcement de capacités.



## المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يشرف باكادير على إطلاق مشروع لتفعيل مشاركة المرأة في التنمية المحلية

ينظم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بشراكة مع مركز «المرأة العربية للتدريب والبحوث» (كوثر)، يومه الثلاثاء باكادير، ورشة يتم خلالها إعطاء الانطلاقة لمشروع «المنهجيات الجديدة في مجال حقوق الإنسان والأصوات المنادية بالتنمية المحلية في المغرب».

ويهدف المشروع، الممول من طرف مؤسسة (فورد)، والمنفذ من طرف مركز «المرأة العربية للتدريب والبحوث» في ثلاث دول عربية هي المغرب ومصر واليمن، إلى تمويل ودعم قدرات جمعيات محلية تم اختيارها لإنجاز مشاريع ترمي إلى دعم مفهومي المواطنة والعدالة الاجتماعية، وتحقيق الكرامة والمساواة.

ويشجع البرنامج، الذي يستهدف بشكل خاص الفئات المعوزة المهمشة في الوسط شبه الحصري والغابات والمناطق القاحلة والصحاري والريف والقرى، الاستماع إلى مشاكل واحتياجات هذه الفئات، واقتراح مشاريع تتناول محاور الأرض، والحق في السكن والماء والموارد الطبيعية والصحة والتعليم، مع إيلاء أهمية خاصة للنوع الاجتماعي في كافة المشاريع.

ويتضمن برنامج الورشة تقديمًا عامًا لمشروع «المنهجيات الجديدة في مجال حقوق الإنسان والأصوات المنادية بالتنمية المحلية»، وتقديم المشاريع التي تقدمت بها الجمعيات المختارة، وكذا توقيع عقود التمويل بين مركز (كوثر) والجمعيات، فضلا عن توقيع ميثاق شرف بين هذه الجمعيات الحاملة للمشاريع، والمكتب الإداري للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان باكادير بوصفه المنظمة الوسيط في تنفيذ المشروع، كما ستعرف الورشة المصادقة على برنامج تقوية القدرات.

وتستفيد من هذا المشروع ثلاث جمعيات هي جمعية

«نساء الجنوب» التي تقدمت بمشروع (دعم العاملات في القطاعات غير المنظمة لأجل ضمان حقوقهن)، و«الجمعية المغربية لتعاونيات الأركان» (مشروع دعم التجارة المصنفة بوضع علامات تمييزية)، وجمعية «رياض الطالبة» ببيوكري (مشروع تقوية قدرات دور الطالبات في المجال الحقوقي). وتجدر الإشارة إلى أن مركز «المرأة العربية للتدريب والبحوث» (كوثر)، الذي يوجد مقره بتونس، هو مؤسسة إقليمية عربية مستقلة أنشئت سنة 1993، وتعمل في مجالات البحوث والتدريب والإعلام وجمع البيانات بغرض دفع السياسات والقوانين والبرامج لمراعاة مقاربة النوع الاجتماعي تحقيقا لمشاركة فعالة للمرأة العربية في التنمية.

## حرزني ومؤسسة فورد يطلقان مشروع العدالة الاجتماعية

ينظم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بشراكة مع مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر)، باكادير، ورشة يتم خلالها إعطاء الانطلاقة لمشروع "المنهجيات الجديدة في مجال حقوق الإنسان والأصوات المنادية بالتنمية المحلية في المغرب". ويهدف المشروع، الممول من طرف مؤسسة (فورد)، والمنفذ من طرف مركز "المرأة العربية للتدريب والبحوث" في ثلاث دول عربية هي المغرب ومصر واليمن، إلى تمويل ودعم قدرات جمعيات محلية تم اختيارها لإنجاز مشاريع ترمي إلى دعم مفهومي المواطنة والعدالة الاجتماعية، وتحقيق الكرامة والمساواة.

ويشجع البرنامج، الذي يستهدف بشكل خاص الفئات المعوزة المهمشة في الوسط شبه الحضرى والغابات والمناطق القاحلة والصحاري والريف والقرى، إلى الاستماع إلى مشاكلهم واحتياجاتهم، واقتراح مشاريع تتناول محاور الأرض، والحق في السكن والماء والموارد الطبيعية والصحة والتعليم، مع إيلاء أهمية خاصة للنوع الاجتماعي في كافة المشاريع.

وينتضمن برنامج الورشة تقديمًا عامًا لمشروع "المنهجيات الجديدة في مجال حقوق الإنسان والأصوات المنادية بالتنمية المحلية"، وتقديم المشاريع التي تقدمت بها الجمعيات المختارة، وكذا توقيع عقود التمويل بين مركز (كوثر) والجمعيات، فضلا عن توقيع ميثاق شرف بين هذه الجمعيات الحاملة للمشاريع، والمكتب الإداري للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان باكادير بوصفه المنظمة الوسيط في تنفيذ المشروع، كما ستعرف الورشة المصادقة على برنامج تقوية القدرات. وتستفيد من هذا المشروع ثلاث جمعيات هي جمعية "نساء الجنوب" التي تقدمت بمشروع (دعم العاملات في القطاعات غير المنظمة لأجل ضمان حقوقهن)، و"الجمعية المغربية لتعاونيات الأركان" (مشروع دعم التجارة المصنفة بوضع علامات تمييزية)، وجمعية "رياض الطالبة" ببيوكري (مشروع تقوية قدرات دور الطالبات في المجال الحقوقي).

## En bref

### **Errachidia : Débat sur la réparation communautaire**

L'approche, les réalisations et les perspectives de la réparation communautaire ont été, le week-end dernier à Errachidia, au centre d'un forum social thématique, organisé à l'initiative du pôle associatif pour le développement démocratique au Sud-Est. Lors de cette rencontre, les participants ont débattu des contraintes, défaillances et entraves qui affectent la réalisation de ce programme, dédié à la réhabilitation des régions touchées par les graves violations des droits de l'Homme dans le passé. Les participants ont mis l'accent sur la nécessité d'activer les conventions conclues entre le Conseil consultatif des droits de l'Homme et les départements gouvernementaux, et l'incitation des services extérieurs et techniques à assurer l'accompagnement et le suivi des projets réalisés dans ce cadre.

## المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يتبنى مقاربة الحل الجهوي لإدماج مجموعة من المعتقلين السياسيين السابقين



### فن العفاني

تبنى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مقاربة الحل الجهوي حقوقيا لإيجاد مخرج من المأزق الذي وضعته فيه مجموعة من المعتقلين السياسيين السابقين الذين خاضوا اعتصاما وإضرابا مفتوحا عن الطعام على مدى أسبوعين أمام مقر المجلس، وذلك احتجاجا على عدم تفعيل المقررات التحكيمية الصادرة لفائدتهم من طرف هيئة الإنصاف والمصالحة والقاضية بالإدماج الاجتماعي.

ففي اللقاء الذي جاء بمبادرة من المجلس الذي يبدو أنه أراد الاحتفاء بالذكرى العشرين لتأسيسه دون أن يعكسها أي حادث حقوقي، أكد الأمين العام للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان المحجوب الهيبية أمام مجموعة المعتقلين السياسيين، وكذا لجنة التنسيق لدعم ومؤازرة هؤلاء المعتقلين السياسيين والتي تضم في عضويتها عددا من الهيئات والمنظمات الحقوقية، (أكد) التزام المجلس بالعمل على التنفيذ الفوري والعاجل لمطلب الإدماج الاجتماعي، قائلا «إن المجلس سيعمل على حل إشكالية هذا الملف على مستوى الجهات وذلك بناء على مقاربة حقوقية

الوزارة المعنية بتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وممثلين عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان هذا فضلا عن القطاع الشبه عمومي والخصوصي وممثلين عن المجتمع المدني» مشيرا إلى أن المجموعة أعلنت عن وقف حركتها الاحتجاجية في طبعها الثانية بناء أيضا على المناشآت التي توصلت بها من طرف مسؤولي المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ولجنة الدعم التي تؤازرهم.

صرفة تأخذ بعين الاعتبار مسألة التقاعد لأفراد المجموعة». وأوضح مصطفى بوزاري منسق مجموعة المعتقلين السياسيين المعتصمين والمضربين عن الطعام خلال اتصال هاتفى أجرته معه بيان اليوم، «أن المقاربة الجهوية التي التزم بها مسؤولو المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان للاستجابة لمطالب المجموعة، مفادها تفعيل اللجان الجهوية والتي تضم في عضويتها والي الجهة وممثلي

وأضاف المتحدث، أن المجموعة لا ترغب في الحصول على امتيازات وأن مطالبها لا تدخل في خانة الإصلاحات المؤسساتية أو التشريعية، بل تتعلق فقط بالمطالبة بتنفيذ مقررات تحكيمية تضمنها التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة، والتي أوصت بإدماجهم تعويضا لهم عما ضاع من سنوات عمرهم نتيجة الاعتقال التعسفي الذي اعترفت فيه الدولة بخطأ ارتكابه. وأكد أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يعد الجهة التي أوكل لها جلاله الملك مسؤولية تنفيذ تلك التوصيات بالتنسيق مع السلطات المعنية، وعلى هذا الأساس فإن المجموعة لجأت إليه على اعتبار أنه الكفيل للترافع بشأنهم أمام كل الإدارات التي ترفض توظيفهم بدعوى كونهم «لهم سوابق قضائية». وبرز، أن الاعتصام والإضراب الذي خاضته المجموعة طيلة الأيام الأخيرة يعد الثاني من نوعه، حيث سبق أن نظمت اعتصاما وإضرابا عن الطعام خلال السنة الماضية وأعلن آنذاك الوزير الأول عباس الفاسي عن التزام الحكومة بمعالجة الملف بما يتماشى والاختيارات الملائمة التي تراعى المؤهلات والسن والاحتياجات والقرب لفائدة أفرادها، لكن مرت أكثر من سنة دون أن يتغير شيء في حياة المعتقلين.



## قراءة أولية في التقرير الرئيسي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان حول

# متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة دجنبر 2009

د. خليل ناصر

× استكمال وتطوير الممارسة الاتفاقية  
× مأسسة الأرشيف والبحث في التاريخ الراهن  
وحفظ الذاكرة

× مواصلة الانضمام الى المواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان  
كإجراء تفعيلي لهذه التوصيات تم إحداث خمس لجان مختلطة بين الحكومة والمجلس عهد بتنسيق أعمالها الى كل من الأمين العام للمجلس والكاين العام للوزارة الأولى. كما اعتمدت «خطة تواصلية تدريبية» تميزت بتنظيم لقاءات اخبارية وتواصلية للإعلان عن النتائج المتوصل إليها.

يشمل تفعيل هذه التوصيات العمل على ثلاث جبهات موسومة بتشتت المسؤوليات والتعميم واعتماد مقاربات وآليات متناقضة ومتضاربة بخصوص تنفيذها، مما يجعل جهد المجلس ينصب أغلبه في تأمين التنسيق عوض الحسم في المسائل العالقة، فإشكالية جبر الضرر تظل مرهونة «بقدر المستطاع» و «مسار العدالة الانتقالية» على عاتق «العديد من الاطراف والجهات الرسمية والمدنية وغيرها»

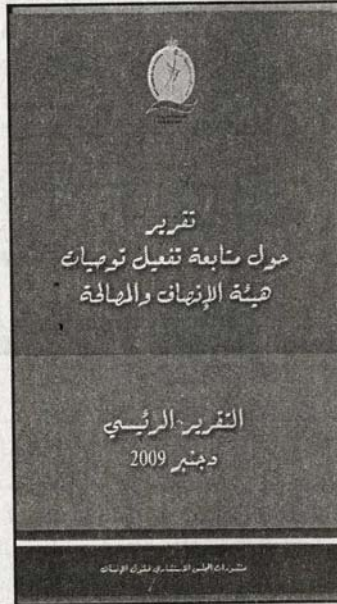
وأعمال اللجان المتعددة برد الفعل والإرادات السياسية للحكومة. لا يخفى على أحد أن الإدارة الأكثر نجاعة في حماية وتطوير حقوق الإنسان هي «الرأي العام» وبالتالي فإن الاعلام يعد العمود الفقري في هذا المجال «والخطة التواصلية التدريبية» التي اعتمدت تبقى غير كافية، والدليل أن التقرير الذي بين أيدينا لا زال حبيس المجلس والمنجزين الحكوميين له وبعض المهتمين بالموضوع، فهو غير متوفر في الأسواق والمحافل العلمية... إن لا إلزامية هذه التوصيات تستوجب تقوية هذا الجانب وإعطائه العناية الكاملة، وفي هذا الاطار نظن أنه قد حان الوقت لتفعيل التوصية العاشرة الواردة في الفصل الرابع القاضية بتقوية اختصاصات المجلس في مجال التصدي للانتهاكات.

● في إطار التكليف الملكي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان القاضي بتفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ترسيخا لدولة القانون وتحقيق الإنصاف بغية تأسيس ما اصطلح عليه «بمسار العدالة الانتقالية»، أصدر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان (دجنبر 2009) تقريرا يروم تحديد مجالات المتابعة والاطراف المعنية. ومساهمة منا في في تعميق النقاش حول هذا التقرير دعما لخطة العمل الوطنية للنهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان بالبلاد نقدم قراءة أولية له لا تغني بأي وجه من الوجوه بالرجوع الى مضامينه بل تتوخى إثارة الفضول إلى الاضطلاع عليه ومناقشته والمساهمة بالدفع في تطوير وتقويم الجهود المهمة التي يقوم بها المجلس.

ببواب هذا التقرير إلى أربعة فصول أهم ماجاء في فيها البحث على استكمال عمليات تقصي الحقيقة والكشف عنها بذكر تاريخ

وقوع الأحداث وأسماء الضحايا قصد تفعيل الإجراءات التي تهم تسوية المسائل المالية والإدارية والصحية الخاصة بمجال جبر الأضرار الفردية والجماعية مع التنبيه إلى أن هناك حالات ضمن خانة ضحايا الاختفاء القسري ومجهولي المصير لازالت عالقة ومستعصية الحل، هذا الى جانب تفعيل التوصيات المتعلقة بالإصلاحات المؤسساتية والدستورية والتشريعية المتمثلة أساسا في:

مكافحة الإفلات من العقاب من خلال  
تأهيل العدالة وتقوية استقلال القضاء  
إصلاح المنظومة الجنائية  
ترشييد الحكامة الأمنية





من أجل إقامة مرآب للسيارات مكان فضاء أخضر  
مجلس مقاطعة حسان يوقف ورشا للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان



التفاصيل ص: 3

أوقفت لجنة تابعة لمجلس مقاطعة حسان بالرباط صباح أمس الاثنين أشغالا يباشرها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في حديقة عمومية قبالة مقره قام باقتلاع أشجار النخيل والعشب لبناء مرآب للسيارات، ونافورة.

## من أجل إقامة مرآب للسيارات مكان فضاء أخضر مجلس مقاطعة حسان يوقف ورشا للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان



أوقفت لجنة تابعة لمجلس مقاطعة حسان بالرباط صباح أمس الاثنين أشغال اقتلاع أشجار النخيل والعشب من الحديقة المقابلة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، لبناء مرآب للسيارات، ونافورة، وتتكون اللجنة من مسؤول مصلحة الغرس والفضاءات الخضراء بالمجلس والكاتب العام. وذكر مصدر لـ "التحديث" أن مجلس مقاطعة حسان تفاجأ بقرار المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان القاضي باقتلاع النخيل والعشب، وحفر لأرض بـ "التراكم" يوم الأحد - وهو يوم عطلة - دون لاستشارة مع الجهات المعنية، مشدداً أن تلك المساحة لخضراء (تقل عن هكتار) تابعة لمجلس حسان، ولا يحق لمجلس اتخاذ أي قرار بشأنها. وأضاف المتحدث نفسه، أن ما بارر به المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يعتبر زامياً على ملك الدولة، مشيراً إلى أن ذلك الفضاء الأخضر يعتبر متنفساً مهماً لساكنته المحيط من نساء وأطفال، كما تستقبل هذه المساحة العشرات من المصلين يوم الجمعة لأداء الصلاة بسبب الاكتظاظ الذي يعرفه مسجد لشهداء، ومستغرباً في الوقت نفسه أن يقدم المجلس على اقتلاع الأشجار ولم يمض على اليوم العالمي للبيئة ويوم لأرض الذي خلده المغرب سوى فترة قصيرة.

يذكر أن أشغال اقتلاع الأشجار والأعشاب من لحديقة المواجهة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بدأت مباشرة بعد مغادرة المعتقلين السياسيين سابقاً مما

بالاستجابة لمطالبهم المتعلقة أساساً بتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، والمرتبطة بالإدماج الاجتماعي والتسوية الإدارية والمالية.

سناء كريم

يعرف بـ "ضحايا القمع السياسي" ساحة الشهداء المقابلة لمقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالرباط؛ بعد شهر من الاعتصام المفتوح والإضراب عن الطعام الذي نفذوه منذ 19 أبريل الماضي، بعد أن تلقوا وعوداً

Revue de Presse du Coi

قرار المجلس البلدي بالرباط بإيقاف أشغال للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي أقدم على إزالة حديقة تدرج ضمن المساحة الخضراء لأجل إقامة مَلَب للسيارات مع نافورة أمام مقره، يطرح تساؤل كبير حول كيف جرت الأمور ، وهل تقدم مؤسسة من حجم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان على مشروع ليس بالهين خصوصا وأنه يرتبط بإزالة مساحة خضراء واقتلاع أشجار في أرض عمومية دون إخبار الجهة الوصية أو التي تدخل المساحة المعنية تحت تصرفها.

المشكلة أن المجلس الاستشاري، الذي اتخذ القرار دون علم مجلس مقاطعة حسان، حسب مصدر من داخل المجلس، باشر أعمال الجرف يوم الأحد، وأتى على الحديقة في أغلبها، دون أن يكلف نفسه السؤال عن مشروعية هذا العمل الذي قام به أياما قليلة على اليوم العالمي للأرض، ومباشرة بعد إعلان المغرب عن الميثاق الوطني للبيئة؟

تصرف المجلس إن كانت فيه مخالفة للقانون، يعطينا صورة عن الطريقة التي تشتغل بها بعض المؤسسات التي في الوقت الذي كان ينتظر منها أن تمثل نموذجا في احترام المؤسسات والتزام المساطر القانونية، للتصرف في أملاك الغير.